

Distr. General
9 April 2020
Arabic
Original : English

رسالة مؤرخة 9 نيسان أبريل آذار/مارس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

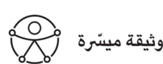
يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو إستونيا وألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية والصين وفرنسا (باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – تونس وجنوب أفريقيا والنيجر – فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين) والاتحاد الروسي وفييت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتصل بالتداول بالفيديو الذي عقد يوم الثلاثاء 7 نيسان/أبريل 2020.

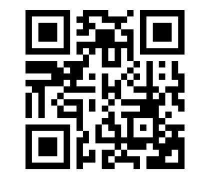
ووفقا للإجراء المبيّن في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273) المتفق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسيه سينغر **وايسنغر**
رئيس مجلس الأمن









المرفق الأول

إحاطة يقدمها السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

إنه لشرف وسرور عظيم لي أن أخاطب المجلس عن بُعد، في وقت يواجه فيه العالم بأسره جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) وأن أقدم تقرير الأمين العام عن مالي (S/2020/223) فضلا عن الثناء على الأداء التقني الذي يمكّننا من عقد هذه الجلسة.

ومالي ليست استثناء من الجائحة، فحتى اليوم سجل البلد 46 حالة إصابة مؤكدة، بما فيها حالة واحدة في بعثة الأمم المتحدة وخمس حالات وفاة. وهذا ما دفع البعثة والفريق القطري إلى وضع خطة طوارئ ذات سيناريوهات مختلفة تسمح للكثيرين منا بمواصلة العمل من المنزل، وعودة بعض الموظفين لأسباب خاصة وعلى أساس طوعي إلى بلدان إقامتهم المعتادة أثناء عملهم عن بعد.

وكما يرى الأعضاء، فعلى الرغم من هذه الظروف الاستثنائية تواصل البعثة المتكاملة الاضطلاع بالمهمة التي أناطها بها المجلس وفقا للقرار 2480 (2019) الذي يحدد للبعثة أولويتين هما تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي ودعم الإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي، بما في ذلك حماية المدنيين والحد من العنف القبلي وتعزيز وجود الدولة واستئناف توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي إطار تنفيذ الاتفاق ونتيجة للزخم الذي وفره إجراء الحوار الوطني الشامل، يسرني أن أبلغكم بما يلي:

أصبحت إعادة نشر أول وحدات أعيد تشكيلها من قوات الدفاع والأمن المالية في الشمال، ولا سيما في غاو وتمبكتو وكيدال وميناكا، حقيقة واقعة، حيث نُشر ما يزيد على 000 1 عنصر منذ شباط/فبراير 2020. وتعدُّ زيارة رئيس الوزراء إلى المناطق الشمالية، ولا سيما إلى كيدال وتساليت وأغيلهوك دليلا على بناء الثقة بين الأطراف الموقعة على الاتفاق. واستأنفت لجنة رصد الاتفاق أنشطتها على عكس تباطؤ أنشطة الإطار المشترك بين الماليين. وعُقدت بمشاركة قوية حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن إشراك المرأة، وأجريت الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في جو سلمي على الرغم من اختطاف زعيمة المعارضة، سومايلا سيسي قبل ثلاثة أيام من يوم الانتخابات. وعلى الصعيد الوطني تم الوفاء بحصة المرأة البالغة 30 في المائة.

وفيما يتعلق بوسط البلد، تواصل البعثة المتكاملة تنفيذ خطتها للتكيف بوصفها أولوية استراتيجية ثانية للأمم المتحدة. وأعيد بالفعل نشر ما مجموعه 19 موظفا مدنيا إضافيا إلى موبتي. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الجهود التي تبذلها البعثة للاستجابة للإنذارات المبكرة، أنشئ خط ساخن في موبتي لخدمة السكان المدنيين. وواصلت القوة عملية بافالو لتحسين حماية المدنيين وأنشأت قواعد عمليات مؤقتة حول المواقع الحساسة.

وواصلت السلطات المالية إجراء مبادرات للحوار والمصالحة بدعم من البعثة المتكاملة. وعقدت الأمانة الدائمة للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي سلسلة من الاجتماعات في موبتي مع السلطات

المحلية والمجتمع المدني وممثلي دوغون وفولاني من باندياجرا وبانكاس ودوينتزا وكورو.

وبعثت زيارة رئيس الوزراء بإشارة قوية بإصدار أمر بتفكيك نقاط التفتيش التي أقامتها الميليشيات بصورة غير قانونية على طول الطريق الرئيسي بين موبتي وبانكاس.

ونأمل في اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة الإفلات من العقاب مع استمرار تزايد عدد المشردين حتى وصل 000 218 شخص في آذار/مارس 2020 مقارنة بـ 385 199 شخصا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وفيما يتعلق بالتعاون الأمني الإقليمي، تواصل البعثة المتكاملة تقديم الدعم اللوجستي القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويسرني في هذا السياق أن أبلغ المجلس ببدء أعمال التشييد في مقر القوة المشتركة في باماكو.

وأخيرا، أود أن أسلط الضوء على التعاون المثالي بين منظومة الأمم المتحدة في مالي والحكومة في مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). فمنذ 19 آذار/مارس، عُلقت الرحلات الجوية التجارية إلى مالي، وحُظِرت التجمعات الجماعية وفُرِض حظر التجول من الساعة 21/00 إلى الساعة 5/00. وفي الوقت نفسه تواصل البعثة المتكاملة والفريق القطري الوفاء بولايتيهما فضلا عن الامتثال لقرارات الحكومة.

وبالتالي، عُلِّق تناوب الوحدات النظامية حتى 30 حزيران/يونيه 2020 بموجب قرار من الأمين العام. غير أنه ربما تكون هناك استثناءات لتنفيذ الولاية مع الحصول على الإذن لكل حالة على حدة والتقيد بفترات العزل وغيرها من المبادئ التوجيهية لمنع انتشار الفيروس. وسُمح للموظفين الذين يعانون من ظروف طبية أو يرغبون في الانضمام إلى أسرهم بإتاحة الفرصة لهم باستخدام رحلات جوية خاصة طلبتها بعض السفارات وأذنت بها الحكومة.

وهذا سرد موجز لتطورات الوضع في مالي. وكما يرى الأعضاء، فإننا نواجه الكثير من التحديات، بما في ذلك سلامة ورفاه أسرة الأمم المتحدة بأسرها في مالي. ولكن لدينا أيضا وطيد الأمل، نظرا إلى قدرة الشعب المالي على الصمود.

المرفق الثاني

بيان السيد مارك بيكستين دو بوتسوريفا، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكر الصين على عملها في آذار/مارس.

كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، النظيف، على إحاطته وعلى قيادته لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونشيد بالتزامه وجميع موظفي البعثة المتكاملة على جهودهم الدؤوبة لدعم السلام والاستقرار في مالي.

مرة أخرى، عانى عدد كبير جدا من الضحايا من العنف أو الإصابة بل والموت منذ اجتماعنا الأخير في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8703)، وأود أن أقر بمعاناتهم.

لقد شهد تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي تحقيق بعض الخطوات الإيجابية في الأشهر الثلاثة الماضية. ومن الأمور المشجعة جدا نشر عناصر من الجيش المعاد تشكيله في كيدال ومدن أخرى في شمال مالي. وينطبق الشيء نفسه على الزيارة السلمية التي قام بها رئيس الوزراء هناك ليشهد ذلك الواقع الجديد. وتشكل حلقة العمل التي طال انتظارها بشأن تحسين مشاركة المرأة في عملية السلام خطوة أولى في الاتجاه الصحيح، بما يتماشى مع القرار 2480 (2019).

وأود أن أشدد على الدور الذي لا غنى عنه الذي اضطلعت به البعثة في جعل التطورات الثلاثة جميعها ممكنة، وأن أعرب عن امتناني لها. ولا مغالاة في القول إنه بدون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ربما ما كان هذا التطور الإيجابي قد حدث.

ولا تزال التوترات بين القبائل في الوسط تثير بالغ القلق. وفي حين أن الحالة قد تحسنت بالتأكيد عما كانت عليه قبل عام بفضل جهود الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فإن العنف المنتظم ضد المدنيين لا يزال مستمرا.

ونلاحظ مع القلق الزيادة في عدد الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ضد قوات الأمن المالية وحفظة السلام الدوليين. ونرحب بالتدريب الذي وفرته بالفعل البعثة لقوات الأمن الوطنية، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، للتصدي للهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ونؤيد بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد.

ونشيد بالعمليات العسكرية الأخيرة ضد الإرهابيين في ليبتاكو – غورما. وتلك المعركة جزء لا يتجزأ من مختلف الجهود، الدولية والوطنية، المبذولة لتحقيق الاستقرار في مالي والمنطقة. ومع ذلك، لا تزال الحالة العامة هشة للغاية، ولا تزال مالي بلدا يكافح من أجل الخروج من الأزمة.

وبلجيكا مقتنعة بأن الطريق إلى الأمام ينبغي أن يشمل توطيد الديمقراطية في مالي عن طريق تعزيز شرعية الدولة وتوفير الخدمات العامة مع تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ولا بد من التصدي بفعالية للإفلات من العقاب عن طريق إجراء محاكمات من أجل مكافحة الفساد والانتهاكات

الجنائية، بما في ذلك من جانب قوات الأمن.

إن خطة التكيف التي وضعتها البعثة بالغة الأهمية، وقد أعرب بلدي بالفعل عن دعمه السياسي لها. وتقوم بلجيكا حاليا بتقييم ما إذا كان يمكن أن تساهم وكيف يمكن أن تساهم.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تشجيعي لمالي ولبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على مواصلة جهودهما بأكبر قدر ممكن من الأمان في سياق الجائحة الحالية. وفي حين أن هذه الحالة ستعقّد حتما تحقيق تقدم ملموس على المدى القصير، فإنها يمكن أيضا أن تكون فرصة لبناء الجبهة الكبيرة اللازمة لتمرير الإصلاحات اللازمة والحد من انعدام الأمن. إن مكافحة فيروس كورونا هي بطبيعة الحال أولوية قصوى بالنسبة لنا جميعا، ولكن هذا بالتأكيد لا يعني أنه ينبغي تعليق تنفيذ اتفاق السلام وتوطيد الديمقراطية المالية.

المرفق الثالث

بيان السيد جانغ جون، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، محمد صالح النظيف، على إحاطته الشاملة والمتعمقة بشأن الحالة في مالي وعمل البعثة المتكاملة، وأرحب بمشاركة السيد تيبيلي درامي، وزير خارجية مالي، في هذه الجلسة.

ويسرني أن أرى التطورات الإيجابية في الحالة العامة في مالي، بما في ذلك الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية، التي تمضي في الاتجاه الصحيح. وفيما يتعلق بجهودنا فيما يتعلق بالخطوة التالية، أود أن أوضح النقاط الثلاث التالية.

أولا، يؤمل أن يترجم التقدم الإيجابي المحرز في الحوارات السياسية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، إلى نتائج أكثر تحديدا. ويتعين على الأطراف المعنية في مالي أن تعزز الحوار والتعاون وأن تستثمر المزيد من الطاقة في توطيد التقدم المحرز ومواصلة تنفيذ اتفاق السلام.

ثانيا، من الضروري اتباع نهج كلي ومتكامل لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في مالي. وبينما نرى تقدما في العديد من المجالات، لا تزال هناك تحديات. وبالإضافة إلى بذل الجهود السياسية والأمنية، يجب على المجتمع الدولي أن يدعم حكومة مالي في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين سبل معيشة شعبها.

ثالثا، ينبغي إيلاء اهتمام وثيق للحالة الأمنية في شمال ووسط مالي، ولا سيما فيما يتعلق بخطر الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التنسيق والتعاون وأن يقدم دعما أكبر لحكومة مالي من أجل بناء قدرتها على مكافحة الإرهاب وتحسين حماية شعبها واستعادة السلام والاستقرار الوطنيين.

لقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بدور هام في عملية السلام في مالي. وستواصل الصين دعم عمل البعثة، ونشجع الأمم المتحدة على تزويدها بموارد ودعم إضافيين من أجل بناء قدراتها.

وتتابع الصين عن كثب الحالة في مالي فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا (COVID-19) وتقدم المساعدة قدر استطاعتها. وفي آذار/مارس، نظمت الصين مؤتمرا بالفيديو مع أكثر من 20 بلدا أفريقيا، بما فيها مالي، لتبادل أفضل الخبرات. وفي 27 آذار/مارس، وصلت إلى مالي الدفعة الأولى من المساعدات وتشمل 000 100 قناع، و 000 1 من أردية المستشفيات والأغطية الواقية للوجه، و 000 20 مجموعة من مجموعات اختبار الفيروس. وسنتكاتف مع المجتمع الدولي لمواصلة تقديم الدعم اللازم لحكومة مالي.

المرفق الرابع

رسالة مؤرخة 7 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

بادئ ذي بدء، أود أن أنوه بحضور الوزير درامي. ونود أن نعرب عن تعازينا في مقتل 25 فردا من قوات الأمن المالية.

إذ نمر جميعا بجائحة فيروس كورونا (COVID-19) — وهو أحد أكبر التهديدات التي تتعرض لها البشرية على الإطلاق، بعد أن تجاوزنا العدد الفاجع البالغ 1.2 مليون شخص مصاب وأكثر من 000 70 حالة وفاة في جميع أنحاء العالم — يجب علينا أن نشارك في المطالبة بوقف إطلاق النار في جميع النزاعات وأن نناشد الجميع أن يعملوا معا للتغلب على أزمة لم يسبق لها مثيل تؤثر علينا جميعا بلا تفرقة.

وأود أن أعرب عن امتناننا العميق للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيد محمد صالح النظيف، على انضمامه إلينا اليوم عن طريق التداول بالفيديو، وهي طريقة تعين علينا جميعا اللجوء إليها، ونأمل أن تساعده مهاراته القيادية في التصدي بنجاح لهذا التحدي الجديد.

على الرغم من أن اهتمامنا الفوري ينصب على جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، فإن آخر تقرير للأمين العام (S/2020/223) يعطينا أسبابا للتفاؤل، ولا سيما فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، فضلا عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الحالة في المنطقة الوسطى من البلد. وفي هذا الصدد، يشجعنا التقدم المحرز في الساحة السياسية، مع اختتام الحوار الوطني الشامل للجميع وإسهامات الحوار، مما أسفر عن دينامية أكثر إيجابية في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل حاسمة مثل تنظيم الانتخابات التشريعية وإجراء استفتاء دستوري وإعادة نشر القوات المسلحة المعاد تشكيلها وإدارة الدولة في جميع أنحاء البلد.

ونعتبر أيضا أن الإجراءات والاتجاهات التي تسهم في الدور الأساسي للمرأة على جميع مستويات المجتمع وتبرزه هي خطوات إيجابية إلى الأمام. ونشيد على وجه الخصوص بعقد حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار في عملية السلام وفي النظام السياسي الأوسع نطاقا، وننوه بعدد المرشحات في الانتخابات التشريعية الذي بلغ 426 امرأة من مجموع 417 1 مرشحا. ونود أن نضيف أن هذا العدد يمكن أن يكون أعلى.

إن نشر أول وحدات أعيد تشكيلها من القوات المسلحة المالية في غاو وكيدال وتمبكتو، بدعم أساسي من البعثة المتكاملة، هو خبر رائع. ويجب الإبقاء على خطة التكيف التي وضعتها البعثة المتكاملة، والتي أتاحت توفير العناصر الحاسمة، لتوفير الأمن اللازم للمواطنين وممثلي الدولة والإسهام في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى الرغم من هذه الأنباء الإيجابية، يستمر العنف القبلي بمعدلات مثيرة للجزع، ما يتطلب من الحكومة تكثيف إجراءاتها الرامية إلى استعادة النظام العام والأمن والحد من

الفراغ الحالي الذي سمح بتشكيل الجماعات المسؤولة عن فظائع مثل المذبحة الأخيرة في أوغوساغو وعن اغتصاب هذه الجماعات للوظائف الأصيلة للدولة دون مساءلة تذكر أو بلا مساءلة.

أخيرا، نحث على مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، ولا سيما في إطار المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل مكافحة الإرهاب الذي يواصل حصد أرواح مئات من أفراد قوات الأمن، مع مراعاة مختلف المسائل المترابطة التي تقف في طريق عودة مالي التي طال انتظارها إلى السلام والأمن.

(توقيع) خوسيه سينغر **وايسنغر**

السفير

مبعوث الجمهورية الدومينيكية الخاص لشؤون مجلس الأمن

المرفق الخامس

رسالة مؤرخة 7 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام محمد صالح النظيف على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وأن أعرب عن دعم إستونيا المستمر لأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ولعمل الممثل الخاص. وأود أيضا أن أرحب بمشاركة وزير خارجية مالي في جلسة اليوم.

ولئن كانت هناك بعض التطورات المشجعة في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي منذ المناقشة الأخيرة التي عقدها مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8703) في كانون الثاني/يناير، فإننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في البلد. وعلاوة على ذلك، فإن تنامي جائحة فيروس كورونا (COVID-19) العالمية، التي وصلت أيضا إلى مالي، يهدد بفرض مزيد من الضغط على نظم الرعاية الصحية والحوكمة والأمن الهشة أصلا. وتؤيد إستونيا تأييدا صادقا دعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار بغية مكافحة جائحة فيروس كورونا (COVID-19) والمساعدة على إنقاذ الأرواح.

وعلى الرغم من أن الخوف من كوفيد19- أدى دورا في الانخفاض النسبي في نسبة المشاركة في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في 29 آذار/مارس، فإن الحالة الأمنية العامة هي التي لا تزال تؤثر على الناخبين أكثر من غيرها. ولا يزال العدد المتزايد من الهجمات العنيفة ضد المدنيين والمراكز العسكرية الأمامية على السواء في وسط مالي وشمالها يشكل مصدر قلق بالغ. ولا بد أن ندين بأشد العبارات هجمات، مثل الهجوم على قاعدة عسكرية في بلدة بامبا الشمالية يوم الإثنين 6 نيسان/أبريل، الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 25 جنديا ماليا. وثمة أهمية بالغة لمشاركة مالي بفعالية في جهود مكافحة الإرهاب وتوليها زمام تلك الجهود بالكامل؛ وهذا هو الحال أيضا بالنسبة للدول المجاورة لذلك البلد. وتؤيد إستونيا تأييدا تاما الجهود التي تبذلها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتواصل الإسهام في عملية بارخان وفرقة عمل تاكوبا.

وتشجعنا الخطوات الإيجابية المتخذة في تنفيذ اتفاق السلام في مالي، ولا سيما إعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها من القوات المسلحة المالية في شمال البلد واستئناف اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق. بيد أنه يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات في العملية السياسية، بما في ذلك اتخاذ خطوات ملموسة لصالح زيادة المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للمرأة والشباب. ونشير بصورة إيجابية إلى أن الحكومة عقدت في 22 و 23 كانون الثاني/يناير حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار. ونشجع جميع المشاركين على اتخاذ خطوات لتنفيذ التوصيات المقدمة في حلقة العمل.

ومن المهم معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وإشراك المجتمعات المحلية من خلال نهج شامل، يتمثل أحد جوانبه الأساسية في التصدي للانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان ومساءلة جميع مرتكبي هذه الجرائم، بغض النظر عن مكانتهم. ولن يؤدي السماح بازدهار ثقافة الإفلات من العقاب إلا إلى توليد المزيد من العنف.

(توقيع) سفين **يورغنسن**
الممثل الدائم لإستونيا

المرفق السادس

رسالة مؤرخة 7 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته.

وأود أن أشدد على أربع نقاط.

أولا، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على الدينامية التي أوجدها مؤتمر قمة باو. فقد أكد من جديد تصميم بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعزم فرنسا على مكافحة الإرهاب وإعادة إحلال السلام والأمن والتنمية في هذه المنطقة.

ونسلم بأن تحسين الأمن أمر ضروري. ولكن يجب علينا أيضا تحسين الحكم والتنمية لتمكين السلطات الوطنية من امتلاك زمام الأمور بصورة مستدامة وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

ولذلك، أنشأنا تحالفا من أجل منطقة الساحل بهدف تحقيق تكامل أفضل في مكافحة الإرهاب وبناء القدرات الوطنية ودعم عودة الدولة والبرامج الإنسانية والإنمائية.

وإزاء هذه الخلفية، ترحب فرنسا بالخطوات الإيجابية المتخذة مؤخرا في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وتشمل هذه التدابير بدء نشر الجيش المعاد تشكيله في كيدال وغيرها من المدن وزيارة رئيس الوزراء إلى الشمال والتقدم المحرز في مشاركة المرأة في عملية السلام. وأثني على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لعملها الذي كان له دور فعال في تحقيق هذه الإنجازات.

ولا تزال هناك حاجة إلى الكثير من العمل، وتشجع فرنسا الأطراف المالية على التعجيل بتنفيذ الاتفاق. ويشمل ذلك إحراز التقدم اللازم فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية وإكمال نشر الجيش المعاد تشكيله، استنادا إلى معايير متفق عليها.

وكانت الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، التي جرت في 29 آذار/مارس، نتيجة هامة للحوار الوطني الشامل للجميع. ومما يؤسف له أنها جرت في سياق من انعدام الأمن وجائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). ونشعر بالقلق إزاء اختطاف سومايلا سيسي، زعيم المعارضة، وندعو إلى سرعة إطلاق سراحه.

والنقطة الثالثة هي الحالة الأمنية التي لا تزال تبعث على القلق. وقد أثبتت الجماعات الإرهابية، ولا سيما تلك التابعة لداعش أو القاعدة، قدرتها على التكيف. وندين الهجوم الذي وقع أمس على الجيش المالي في بامبا.

ومع ذلك، فإننا نرى ما يدعو للأمل. ففي أعقاب مؤتمر قمة باو، افتتحت فرنسا وشركاؤها في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هياكل مشتركة وكثفوا عملياتهم. وها نحن نرى النتائج. فقد تم تحييد عشرات الإرهابيين منذ كانون الثاني/يناير. وفي آذار/مارس، نفذت القوة المشتركة التابعة للمجموعة

الخماسية عملية لم يسبق لها مثيل من حيث نطاقها في منطقة الحدود الثلاثية. ونكرر دعوتنا إلى تقديم مزيد من الدعم لهذه القوة.

ومن التطورات الإيجابية الأخرى إنشاء فرقة عمل تاكوبا لدعم الجيش المالي وتأييد 11 بلدا أوروبيا لها. وتتوجه فرنسا بالشكر إلى بلجيكا وإستونيا، عضوي مجلس الأمن، اللتين كانتا من بين الدول التي تعهدت بتقديم قوات.

والنقطة الأخيرة هي الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في سياق أزمة كوفيد19-.

تشعر فرنسا بالقلق إزاء انتشار جائحة كوفيد19- في مالي. ونرحب بجهود وكالات الأمم المتحدة وشركائها. وهم بحاجة إلى الدعم. كما أن ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع المحتاجين أمر أساسي.

وفي وسط مالي، لا تزال حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق. ومرة أخرى، وقعت مذبحة فظيعة في أوغوساغو في شباط/فبراير. وننوه بجهود حكومة مالي ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويجب إلقاء القبض على المسؤولين ومحاكمتهم. ويجب نزع سلاح الميليشيات ونشر قوات الأمن المالية لحماية السكان حماية فعالة.

ونكرر الإعراب عن تأييدنا لخطة التكيف التي وضعتها البعثة المتكاملة، والتي تنطوي على إمكانية تحسين فعالية البعثة، بما في ذلك حماية المدنيين. وسيتوقف نجاحها على تخصيص الموارد المناسبة وعلى القدرة على تكوين قوات جديدة. وندعو البلدان المساهمة بقوات إلى الاستجابة لطلبات الأمانة العامة في هذا الصدد.

(توقيع) نيكولا **دو ريفيير**
الممثل الدائم لفرنسا

المرفق السابع

رسالة مؤرخة 7 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

بشأن العملية السياسية/النقاط المرجعية في مالي:

- يتمثل أمر إيجابي في أن العملية الديمقراطية في مالي تحرز تقدما. وتشكل الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية خطوة هامة. بيد أنه ينبغي أن نلاحظ أيضا ما يلي: إن انخفاض إقبال الناخبين وإغلاق العديد من مراكز الاقتراع، ولا سيما في الوسط، والتهديدات وتدمير المواد الانتخابية واختطاف زعيم المعارضة سيسي، جميعها أمور ألقت بظلال سلبية على الجولة الأولى؛

- ومن الأمور الإيجابية اتخاذ بعض الخطوات الملموسة إلى الأمام أخيرا في تنفيذ عملية السلام وأنه تم التغلب على بعض العقبات القائمة. وتشكل إعادة نشر الوحدات الأولى من القوات المسلحة المالية المعاد تشكيلها في شمال البلد عنصرا أساسيا في هذا الصدد. ومن الأمور الإيجابية أيضا عقد حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن مشاركة المرأة في عملية السلام. وثمة حاجة إلى مواصلة هذه الاتجاهات الإيجابية والتعجيل بها حتى يمكن الوفاء بالنقاط المرجعية التي وضعها مجلس الأمن في العام الماضي. ومن الضروري أن تبذل الحكومة والأطراف الموقعة على حد سواء جهدا متجددا لمواصلة السير على المسار الإيجابي.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية:

- نشعر بالصدمة والحزن لمقتل ما لا يقل عن 20 من أفراد قوات الأمن المالية يوم الإثنين في شمال مالي. ويؤكد الهجوم مرة أخرى التحديات الهائلة التي تواجهها قوات الأمن المالية والأهمية القصوى للدعم الدولي لتحقيق السلامة والأمن في مالي ومنطقة الساحل؛

- ويؤكد آخر تقرير للأمين العام أن الحالة الأمنية لا تزال تتدهور؛

- والسلطات المالية مدعوة إلى التصدي لذلك وحماية المدنيين من العنف. وحيث أن التقرير يشير أيضاً إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل جهات حكومية في مالي، أود أن أكون واضحاً: يجب على تلك الجهات أن تحترم حقوق الإنسان لدى مكافحة الإرهاب وحركات التمرد؛

- والسلطات المالية في الصدارة، ويمكنها أن تواصل الاعتماد على الدعم الدولي؛

- وكمثال واحد فقط على ذلك، سيجري تعزيز الدعم الملموس من الاتحاد الأوروبي من خلال تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية (حتى أيار/مايو 2024). وسيتم تقديم المساعدة إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية ودول المجموعة من خلال تقديم المشورة والتدريب والتوجيه في المجال العسكري.

(**توقيع**) يورغن **شولتز**

نائب الممثل الدائم لألمانيا

المرفق الثامن

رسالة مؤرخة 7 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

بما أن هذه هي المرة الأولى التي تترأسون فيها مجلس الأمن هذا الشهر، سيدي، اسمحوا لي أن أتمنى لكم كل النجاح والتوفيق. ويمكنكم التعويل على كامل دعمنا. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للسيد جانغ جون وفريقه على رئاستهما الممتازة الشهر الماضي وسط تحديات صعبة.

أود أولا أن أشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته الشاملة. كما أرحب بمعالي السيد درامي، وزير خارجية مالي.

تعقد هذه الجلسة في وقت صعب للغاية، وسط جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) وعلينا جميعا أن نواصل تضامننا ودعمنا لحكومة مالي وشعبها. ومالي، مثلنا جميعًا، ليست محصنة من جائحة COVID-19 وبالتالي فهي في حاجة إلى دعم دولي. أما بعد، فاسمحوا لي أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، نرحب بعدة تطورات سياسية حصلت. وتشمل اختتام الحوار الوطني الشامل، والجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، ونشر الوحدة الأولى المعاد تشكيلها من القوات المسلحة المالية في كيدال، وحلقة العمل الرفيعة المستوى بشأن مشاركة المرأة، إذ أن المرأة عنصر مهم.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أن ترجمة هذه الإنجازات إلى تحسينات ملموسة في الحالة الميدانية سيتطلب بعض الوقت. ومع ذلك فمن الأهمية بمكان مواصلة دعم أصحاب المصلحة الماليين في التنفيذ الجاري لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي يظل المسار الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في مالي.

ونتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم، بما في ذلك اللامركزية، وأداء السلطات المحلية لمهامها، وتنمية منطقة التنمية الشمالية، ومرحلة استدراك عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة.

ثانيا، إن الحالة الأمنية يائسة، مع استمرار الأنشطة الإرهابية وتزايدها في شمال مالي ووسطها. ونرحب بالالتزام بتكثيف الجهود لمكافحة الإرهاب في مالي والمنطقة، بما في ذلك من خلال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونرحب أيضا بنظر الاتحاد الأفريقي في إمكانية نشر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لزيادة إضعاف الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل.

ونشجب بشكل خاص استمرار استهداف البعثة المتكاملة والقوات الدولية في مالي. ونود أن نعرب عن تعاطفنا العميق مع الضحايا، ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

وعلى الرغم من هذا الحالة الصعبة، فإننا نشيد بالبعثة المتكاملة، التي تواصل تنفيذ ولايتها، ونرحب بالجهود المبذولة للمضي قدما بخطة التكيف.

ثالثا، تزداد الحالة الإنسانية سوءا مع ازدياد عدد النازحين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

ويجب علينا أيضًا أن ننظر في خطر انتشار COVID-19 في مالي، مما سيولد ضغطًا إضافيًا على الحالة الإنسانية.

ويساورنا القلق لاستمرار قيام تحديات في سبيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال مالي ووسطها بسبب الحالة الأمنية. وندعو إلى إتاحة الوصول الآمن وبدون عوائق للمساعدات الإنسانية.

في الختام، يجب على جميع أصحاب المصلحة الماليين أن يقوموا، بدعم إقليمي ودولي، بمواصلة بذل جهودهم للمضي قدما بعملية السلام وتحسين الحالة الأمنية في هذا الوقت العصيب. وعلينا، بصفتنا مجلس الأمن، أن نواصل دعم جهود حكومة مالي. ويجب أن نكفل عدم انتكاس المكاسب التي تحققت حتى الآن، وأنها ستترجم في نهاية المطاف إلى سلام واستقرار ورخاء على المدى الطويل في مالي.

(توقيع) ديان تريانسياه **دجاني**

السفير

الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة

المرفق التاسع

رسالة مؤرخة 7 نيسان / أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي في البداية، باسم الدول الإفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن وسانت فنسنت وجزر غرينادين، أن أشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته وجهوده الدؤوبة ودوره في بذل المساعي الحميدة للمساعدة على استعادة السلام في البلد، الأمر الذي يشكل شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل على نطاق أوسع.

يشير تقرير الأمين العام (S/2020/223) إلى أنه رغم استمرار العنف بسبب تواصل الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة والنزاعات القبلية، فقد تم إحراز تقدم ملموس في عملية السلام في مالي، ولا سيما منذ عقد الحوار الوطني الشامل في شهر كانون الأول/ديسمبر 2019.

ونرحب بشكل خاص بنتيجة الحوار الوطني الشامل للجميع، الذي هيَّأ بيئة تمكينية للأطراف المالية لإعادة تركيز اهتمامها على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015.

وقد ساعد الحوار الوطني الشامل للجميع على خفض حدة التوترات وانعدام الثقة بين الأطراف الموقعة على اتفاق السلام، وخلق رغبة متجددة لدى الأطراف للمضي قدما في تنفيذ نتائجه. وفي هذا الصدد، نشجع التعاون المتجدد بين الأطراف لمواصلة عملية التنفيذ، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة للجنة متابعة الاتفاق.

إن تنظيم الانتخابات التشريعية في 29 آذار/مارس، وسط تزايد خطر جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) وتهديد الإرهاب، يُظهر للعالم بوضوح التزام شعب مالي بالديمقراطية وعودة السلام والاستقرار إلى البلد.

ونرحب بالدور الذي قامت به البعثة المتكاملة في إعادة نشر وحدة أعيد تشكيلها من القوات المسلحة المالية، كما نرحب بزيارة رئيس الوزراء إلى كيدال وأجزاء أخرى من وسط مالي وشمالها. وتشهد هذه الأحداث على إحراز تقدم، وإن كان تدريجيًا من بعض النواحي، في إعادة بسط السلطة الإدارية للدولة المالية واستعادة سيطرتها في هذه المناطق.

ونثني على جهود الحكومة لتحقيق الاستقرار في المناطق الواقعة في وسط مالي من خلال إطار السياسة العامة لإدارة الأزمات في وسط مالي. ونرحب بسلسلة الاجتماعات التي شارك فيها المجتمع المدني وقادة المناطق الوسطى، والتي أدت إلى توقيع اتفاقات للتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية ونزع سلاح جماعات الدفاع عن النفس وتفكيكها.

علاوة على ذلك، نرحب بتوصيات حلقة العمل الوطنية الرفيعة المستوى التي نظمتها الحكومة، والتي دعت إلى اتخاذ تدابير ملموسة لزيادة مشاركة المرأة في الآليات المختلفة لاتفاق السلام لتبلغ 30 في

المائة على الأقل. كما نشيد بقرار لجنة متابعة الاتفاق زيادة مشاركة المرأة في الآلية.

ونود أن نشدد على أهمية اتباع نهج شامل لمواجهة التحديات في مالي لا يشمل التدخلات العسكرية فحسب، بل وكذلك التدخلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، نؤكد تفعيل منطقة التنمية الشمالية كمبادرة هامة لتنمية المناطق الشمالية. ومن المهم أن يدعم المجتمع الدولي هذه المبادرة، بما في ذلك من خلال تعبئة الموارد لتمويلها.

ونكرر التأكيد على أن التنمية والأمن المستدام مترابطان ولا ينفصلان، ولذلك نشجع سلطات مالي والبعثة على مواصلة إيلاء الاهتمام الواجب لجوانب التنمية المستدامة في اتفاق السلام.

وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، لا يزال جنود القوات المسلحة لمالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوات الدولية هدفا لهجمات الجماعات الإرهابية في الشمال والوسط، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى وقوع وفيات وإصابات. إننا نشيد بالرجال والنساء الشجعان الذين يعملون في هذه البيئة الصعبة والخطيرة. وندين هذه الأعمال ونحث حكومة مالي على كفالة محاسبة مرتكبي هذه الجرائم البشعة.

ونعتقد أن الحالة الأمنية الراهنة، التي تتسم باستمرار التهديد الإرهابي والتطرف العنيف، تتطلب ولاية أقوى وأمتن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مع زيادة قدراتها على التصدي للأعمال الإرهابية والتطرف العنيف، فضلا عن العنف الطائفي الذي يهدد سلامة بلدان منطقة ليبتاكو – غورما. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة بالقدرات المطلوبة وإلى تزويد ولاية البعثة المتكاملة بالموارد الكافية، تمشيا مع التزاماتها بموجب مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

وقد تشجعنا بوضع البعثة المتكاملة خطة التكيف لوسط مالي من أجل إنجاز المهام الثانوية المنصوص عليها في القرار 2480 (2019). غير أننا نلاحظ بقلق تنفيذ الخطة بدون الموارد اللازمة. ونحث المجلس، في ذلك الصدد، على النظر إيجابيا في تقديم الدعم بما يلزم من موارد مالية إضافية للمساعدة على التنفيذ الفعال للخطة.

وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، نشيد، بالجهود المتواصلة التي تبذلها القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في الاضطلاع بولايتها بالتعاون مع القوات الدولية، بما في ذلك عملية بارخان الفرنسية، في ظل ظروف صعبة. ونعيد التأكيد على الحاجة إلى تقديم دعم كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وقد شنت القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في آذار/مارس 2020، عملية واسعة النطاق في المنطقة الوسطى بالتنسيق مع عملية بارخان والقوات المسلحة الوطنية، بهدف تفكيك الجماعات المسلحة في المنطقة. وهكذا، أدت عملية نفذتها، في الشهر الماضي، قوات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوات البلدان الشريكة وقوة بارخان في منطقة الحدود الثلاثية إلى تحييد العديد من الإرهابيين التابعين لتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وإلى إطلاق سراح خمس فتيات وامرأة، في 17 آذار/مارس 2020، كن محتجزات كرهائن.

ونرحب بالاجتماع المشترك بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة دول الساحل الخمسة الذي عقد في نيامي في 16 آذار/مارس 2020، والذي قرر نشر قوة أفريقية قوامها 000 3 جندي لدعم بلدان الساحل في حربها ضد الإرهاب. وجاء الاجتماع في أعقاب القرار الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في الدورة العادية الثالثة والثلاثين للجمعية، الذي عقد في شباط/فبراير الماضي في أديس أبابا، وقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي اتخذ في أيلول/سبتمبر 2019، بالمساهمة في تمويل مكافحة الإرهاب بما يصل إلى 2.3 بليون دولار على مدى خمس سنوات، بما في ذلك بليون دولار من مواردها الخاصة.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، لا يزال يساورنا القلق إزاء تزايد العنف ضد المدنيين بسبب تجدد الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية والنزاعات القبلية. ونشجع حكومة مالي على مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق التصالح بين المجموعات القبلية وكفالة العدالة للضحايا. ويمثل الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة من خلال مساعيها الحميدة أمرا بالغ الأهمية في ذلك الصدد.

كما نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تجنيد الجماعات المسلحة الموقعة للأطفال واستخدامهم ونشجب تزايد أعداد تلك الحوادث. فيجب بذل المزيد من الجهود لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، ويجب أن تقوم البعثة المتكاملة بدور نشط في ذلك الصدد.

وعلى الصعيد الإنساني – وفي الوقت الذي ينتشر فيه مرض فيروس كورونا (COVID-19) في جميع أنحاء العالم – من المرجح أن تزداد الحالة الإنسانية الهشة أصلا في المنطقة سوءا بسبب انعدام الأمن الغذائي الناجم عن آثار تغير المناخ؛ ومن ثم تأتي الحاجة الملحة إلى دعم خطة الاستجابة الإنسانية، التي لم تمول سوى بنسبة 49 في المائة، وفقا لآخر تقرير لمجلس حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير 2020. ويساورنا القلق كذلك لأنه يمكن أن يكون لجميع هذه العوامل مجتمعة أثر مدمر على السكان المدنيين، بمن فيهم المشردون داخليا الذين يتألف معظمهم من النساء والأطفال.

ومما لا شك فيه أنه سيكون لجائحة COVID-19 أثر سلبي على عمليات البعثة المتكاملة والقوات الدولية العاملة في مالي من حيث سلامة القوات وأمنها وصحتها وتناوبها وسلسلة اللوجستيات. ويساورنا قلق بالغ لأن فحص أربعة جنود فرنسيين تابعين لعملية بارخان أسفر عن ثبوت إصابتهم بفيروس كوفيد-19 (COVID-19).

ونختتم بالإعراب، في ذلك السياق، عن تأييدنا الكامل للنداء الذي وجهه الأمين العام أنطونيو غوتيريش في 23 آذار/مارس من أجل "وقف فوري لإطلاق النار، في كل مكان في العالم" من أجل حماية المدنيين الضعفاء من الانتشار السريع لكوفيد-19، ولا سيما في البلدان التي تشهد نزاعات.

(توقيع) عبدو **أباري**

السفير

الممثل الدائم

للنيجر لدى الأمم المتحدة

المرفق العاشر

رسالة مؤرخة 7 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

إذ أن هذا هو أول اجتماع لنا هذا الشهر فإنني أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعرب لكم عن يقيني بأنكم وفريقكم القدير، ستبذلون قصارى جهدكم لتقودونا خلال هذا الوقت العصيب. إنني واثق تماما من أنكم ستنجحون في ذلك. وأود كذلك أن أشير إلى العمل الممتاز الذي اضطلع به زملاؤنا الصينيون في الشهر الماضي. أعتقد أنكم صنعتم حدثا تاريخيا، وأنا أشكركم جزيل الشكر على ما قمتم به.

وكذلك نشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام لمالي، على إحاطته.

إن مجرى الأحداث في مالي على مدى الأشهر الثلاثة الماضية يجسد صورة مزدوجة. فمن ناحية، تستقر الحالة في البلد تدريجيا. فقد أُحرز تقدم جدي في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ونود أن نسلط الضوء تحديدا على بدء عمل الوحدات الإصلاحية التابعة للقوات المسلحة في تمبكتو وكيدال وميناكا وغاو. ونرحب بالدعم الذي قدمته في هذا الصدد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونأمل أن يشكل نشر القوات المسلحة، مع مرور الوقت، خطوة هامة نحو عودة المناطق الشمالية إلى الحياة الطبيعية.

ويشجعنا، على الصعيد السياسي، النجاح في إكمال الحوار الوطني الذي حدد السبل الرئيسية في مجال إصلاح الدولة. فقد أجريت أخيرا قبل عدة أيام فقط، في 29 آذار/مارس، الانتخابات البرلمانية في مواعيدها المحددة. وبالإضافة إلى ذلك، تكثف السلطات المركزية جهودها للحد من الاشتباكات القبلية في المنطقة الوسطى من مالي.

ومن ناحية أخرى، فإن الحالة الأمنية لا تتحسن، للأسف. وعلى الرغم من قلة عدد الهجمات الإرهابية عموما في الأشهر الأخيرة، أظهر الأسبوعان الماضيان أن تلك الهجمات واسعة النطاق ولا تزال تحدث في مالي وفي البلدان المجاورة على السواء. ويدل كل هذا على حجم وشدة التهديدات التي يواجهها البلد والمنطقة، فضلا عن ضعفهما أمام العوامل المزعزعة للاستقرار مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والأيديولوجية المتطرفة. وقد تؤدي عوامل مثل التوترات العرقية والهجمات المستمرة التي يشنها الإرهابيون والمتطرفون والتأخير في استعادة وجود الدولة في المناطق الوسطى والشمالية من البلد، إلى إبطاء التغيرات الإيجابية الناشئة بشكل خطير، بل والتشكيك فيها.

كما إن الحالة الإنسانية في مالي تبعث على قلق بالغ. ويتزايد عدد الأشخاص المحتاجين إلى الغذاء من سنة إلى أخرى. ومن الواضح أن جائحة فيروس كورونا قد أصبحت بالفعل عاملا سلبيا إضافيا يعرض للخطر القدرة على تقديم المساعدة الدولية إلى المنطقة.

وختاما، نسلط الضوء على دور البعثة المتكاملة في تيسير التقدم في الميدان. فنحن مقتنعون بأن البعثة تحتاج إلى دعم شامل، لا سيما في حالة يتعين عليها فيها أن تفي بولايتها على جبهتين في آن معا – في وسط مالي وشمالها. ومن الواضح أن من السابق لأوانه، في المرحلة الراهنة، النظر في تخفيضها. وفي الوقت نفسه، نفهم أنه ينبغي أن يتم تكييف البعثة المتكاملة بدقة، وفقا للولاية المنصوص عليها في القرار 2480 (2019). وأخيرا وليس آخرا، نود أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد النظيف، على قيادته الفعالة.

(*توقيع*) ديمتري **بوليانسكي**

السفير

نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

المرفق الحادي عشر

رسالة مؤرخة 7 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من جيمس روسكو، نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

هل لي أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في الترحيب بكم في الرئاسة. يسعدنا أنكم تفون بالفعل بالتزامكم بالشفافية عن طريق بث الإحاطة هذا الصباح. واعتقد أن ذلك ابتكار مفيد جدا.

وأود أن أشكر الصين، كما شكرها الآخرون، على رئاستها. ويسرنا أنها أبدت أيضا الاستعداد لاتباع نهج مبتكر ومنفتح في هذه الظروف الصعبة.

كما أود أن أشكر الممثل الخاص النظيف على إحاطته الممتازة وأن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بوزير الخارجية درامي في هذه المناقشة. ويسرنا أن نرى حكومة مالي تشارك على هذا المستوى في مشاوراتنا.

وتواصل المملكة المتحدة تقديم دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وهي تعمل في ظروف صعبة ومعقدة، مما يساعد على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في مالي، وبالتالي في المنطقة الأوسع نطاقا. وقد تأكد مرة أخرى يوم الإثنين مدى اشتداد هذه الظروف المتغيرة في أعقاب الهجمات التي وقعت في بامبا وأودت بحياة العديد من الجنود الماليين. وبالنيابة عن المملكة المتحدة، أقدم لكم، سيدي وزير الخارجية، ولأسر هؤلاء الجنود تعازينا الصادقة.

وقد شهدت الأشهر الثلاثة الماضية بعض الخطوات التي طال انتظارها نحو تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وننضم إلى الآخرين في الترحيب بنشر القوات المسلحة المعاد تشكيلها في كيدال وغاو وتمبكتو وميناكا، وإكمال الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية بدعم من البعثة المتكاملة، وإحياء لجنة رصد الاتفاق، بما في ذلك، على نحو حاسم، الالتزامات بزيادة مشاركة المرأة في عملية السلام. وهذا تقدم محمود لكنه غير كاف. ونحث مرة أخرى الأطراف في اتفاق السلام على مضاعفة جهودها ومواصلة التعجيل بتنفيذه، ونأمل أن يحرز المزيد من التقدم قبل موعد الإحاطة التالية التي سيقدمها الأمين العام إلى المجلس.

وتشعر المملكة المتحدة بالقلق أيضا إزاء عدد من الاتجاهات المثيرة للقلق المبينة في تقرير الأمين العام، بما في ذلك انتشار النشاط الإرهابي في أجزاء من منطقتي موبتي وسيغو وزيادة العنف ضد النساء والأطفال واستغلالهم، فضلا عن ازدياد التهديدات غير المتماثلة ضد البعثة المتكاملة نفسها. والزيادة الصارخة في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك بين الموقعين على اتفاق السلام لعام 2015، أمر غير مقبول. ومن الأهمية بمكان أن تقدم البعثة تقارير كاملة عن هذه الانتهاكات والتجاوزات حيثما وقعت، وأن تحقق الحكومة في تلك الحالات وأن تحاسب مرتكبيها.

وبطبيعة الحال، وبالإضافة إلى هذه الشواغل، تتشاطر المملكة المتحدة بالفعل الشواغل التي أعرب عنها الزملاء في المجلس بشأن الأثر الكارثي المحتمل لمرض فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الساحل. ومن المرجح أن يصل تفشي المرض إلى الذروة في منتصف الموسم الجدب في مالي. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص المعرضين للخطر في المنطقة بسبب انعدام الأمن الغذائي، الذي نقدر بالفعل أنه سيؤثر على 13.8 مليون شخص في عام 2020.

والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم الاستجابة الدولية لجائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، بما في ذلك من خلال زيادة التمويل وتعبئة الشركاء وتقديم المساعدة التقنية. فعلى الصعيد العالمي، تنفق المملكة المتحدة 665 مليون دولار للمساعدة في تطوير اللقاحات والعلاجات والاختبارات، فضلا عن دعم صندوق النقد الدولي في مساعدته للاقتصادات الضعيفة. وفي منطقة الساحل، نعمل عن كثب مع شركائنا في تنفيذ العمليات الإنسانية لمساعدتهم على مواصلة عملهم والتصدي في الوقت نفسه للضغوط الإضافية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورنا (COVID-19). وفي ذلك الصدد، نرحب بإعلان الأمم المتحدة أمس عن تقديم دعم إضافي قدره 6 ملايين دولار لتعزيز استجابة حكومة مالي للجائحة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بوقوع حالات من جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) بين أفراد البعثة المتكاملة. ومما لاشك فيه أن تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) ستؤثر على البعثة المتكاملة نفسها، سواء من خلال الطلبات المقدمة من حكومة مالي للحصول على الدعم للتصدي للجائحة أو بسبب القيود المفروضة على الصحة العامة التي تؤثر على سير العمل اليومي للبعثة. ونرحب بتأكيدات الممثل الخاص للأمين العام بأنه يجري وضع خطط طوارئ للكيفية التي ستخفف بها البعثة من تلك الآثار المحتملة على تنفيذ الولاية الأساسية.

وفي الختام، وعلى الرغم من أنه لا يمكننا أن نتجاهل الآثار الكارثية المحتملة لجائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، لا يمكننا أيضا أن نسمح لها بعرقلة أو تأخير التقدم نحو السلام الدائم في مالي. ولا بد من تكثيف الجهود السياسية والأمنية والإنمائية. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بأداء دورنا في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال نشر 250 من الجنود البريطانيين في مالي في وقت لاحق من هذا العام. فالسلام المستدام لن تتحققه البعثة المتكاملة وحدها؛ والسبيل الوحيد لضمان الأمن في الأجل الطويل هو التزام جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام ومعالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار في المنطقة.

(*توقيع*) جيمس **روسكو**
نائب الممثل الدائم بالنيابة
للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

المرفق الثاني عشر

رسالة مؤرخة 7 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائبة الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أشكر الممثل الخاص للأمين العام النظيف على الإحاطة.

تعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على مدار الساعة للتصدي لأثر جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، مع كفالة استمرارها في إنجاز مهمتها، وهي مهمة ليست سهلة. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى جانب القوة المشتركة لمجموعة الخمسة من أجل منطقة الساحل وقوات الأمن الدولية، على عملها الحاسم خلال هذا الوقت العصيب.

وأود أن أنوه بالتقدم المحرز خلال الأشهر الأخيرة للوفاء بالمعايير المرجعية لاتفاق الجزائر للسلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك إعادة نشر العناصر المعاد تشكيلها من القوات المسلحة المالية في شمال مالي، وحلقة عمل رفيعة المستوى بشأن مشاركة المرأة في عملية السلام والانتخابات التشريعية الأخيرة. لكن على الرغم من هذه الأمثلة على التقدم المحرز، لا تزال الحالة الأمنية تتدهور، ولا تزال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد المدنيين تُرتكب، وتنفيذ اتفاق الجزائر تنفيذا كاملا لا يزال بعيد المنال.

وبينما نقترب من موعد تجديد ولاية البعثة المتكاملة في حزيران/يونيه، يتعين على المجلس أن يفكر في سبب استمرار تدهور الحالة بهذه السرعة، وفي التغييرات التي ينبغي إدخالها على الولاية لتحقيق أهداف البعثة على نحو أكثر فعالية. ويجب أن تواصل الولاية الجديدة تشجيع حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة، على التنفيذ السريع لاتفاق الجزائر للسلام لعام 2015 حتى يتسنى لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن تبدأ عملية خروجها في نهاية المطاف.

والولايات المتحدة ملتزمة بالمساعدة على تحقيق السلام والأمن ومستقبل أكثر إشراقا لشعب مالي ومنطقة الساحل وغرب أفريقيا. ويشمل ذلك الالتزام تفانينا في مساعدة الأمم المتحدة ومالي على مواجهة التهديد الذي تشكله جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19).

وقد وصلت البعثة المتكاملة إلى منعطف حاسم، ويجب علينا الآن أن نحدد ما يمكن للبعثة أن تنجزه واقعيا في مواجهة تهديد إرهابي متزايد غير متماثل وحركي على حد سواء. وأتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس من الآن وحتى حزيران/يونيه لوضع نهج يمكن أن يحقق السلام والاستقرار الدائمين الذى يستحقه جميع الماليين.

(توقيع) شيريث **نورمان - شاليه**

نائبة الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية

المرفق الثالث عشر

رسالة مؤرخة 7 نيسان/أبريل موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

أود أن أهنئ الجمهورية الدومينيكية على توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر.

وأود أن أشكر الصين على قيادتها وعملها الشاق بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس.

وأرحب أيضا بمعالي السيد تيبيلي درام، وزير خارجية مالي، في هذه الجلسة.

وأود أن أشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على إحاطته الثاقبة.

تود فييت نام أن تنضم إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين في الترحيب بالتقدم الكبير الذي أحرزته حكومة مالي والأطراف المعنية في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015. وكانت زيارات رئيس وزراء مالي إلى المقاطعات الواقعة في شمال مالي ووسطها فرصة طيبة للتوصل إلى تسوية سياسية وتحقيق المصالحة السياسية في مالي. ونحيط علما بإجراء الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية بطريقة سلمية في 29 آذار/مارس 2020.

ترحب فييت نام بتنفيذ خطة التكيف. وسيؤدي تزايد وجود قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في وسط مالي إلى مواجهة التحديات الأمنية وحماية المدنيين في المنطقة. علاوة على ذلك، فإن إعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها التابعة للقوات المسلحة المالية في كيدال وغاو وتمبكتو خطوة أساسية نحو استعادة سلطة الدولة في شمال مالي وتمهد الطريق لنشر عمليات أوسع في إدارة الدولة والقضاء.

بيد أن عدم الاستقرار وتدهور الحالة الأمنية لا يزالان مصدر قلق بالنسبة لنا. وازدادت الهجمات على المدنيين وقوات الأمن المالية والقوات الدولية وقوات حفظ السلام في شمال مالي ووسطها. ولا يزال الأطفال هدفا لهجمات الجماعات المسلحة، ويجب وقف ذلك. وندين أيضا الهجمات الإرهابية الأخيرة على قوات الأمن المالية التي أدت إلى مقتل 29 جنديا. وتشكل الحالة الراهنة، علاوة على التهديد المتزايد لوباء مرض فيروس كورونا (COVID-19) تهديدا كبيرا لسلامة الشعب المالي وسبل عيشه.

وفي ضوء ذلك يود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية.

أولا، إن تنفيذ اتفاق عام 2015 أساسي لاستدامة السلام والأمن في مالي ولوضع استراتيجية يمكن تنفيذها. ولذلك، ندعو حكومة مالي والأطراف المعنية إلى مواصلة العمل عن كثب وتضييق الخلافات فيما بينها عن طريق الحوار. وتشكل الانتخابات التشريعية السلمية الموثوقة جزءا من العملية السياسية، فضلا عن أهميتها لاستقرار البلد. وندعو أيضا جميع الأطراف المعنية في مالي إلى الاستجابة لنداء الأمين العام بشأن التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، بما يسمح بالاستعداد الكافي وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19).

ثانيا، نحث الأطراف المعنية على تحمل مسؤولياتها عن حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وينبغي زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية في مالي لكفالة تمثيل المرأة بنسبة 30 في المائة من المسؤولين المنتخبين في الجولة الثانية المقبلة من الانتخابات التشريعية.

ثالثا، نؤيد تنفيذ خطة التكيف التي وضعتها البعثة المتكاملة بهدف تعزيز قدرة البعثة على نشر القوة في جميع أنحاء مالي. ونؤيد أيضا دعوة الأمين العام جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة بالقدرات المطلوبة ومواءمة ولاية البعثة بتوفير الموارد الكافية لها تمشيا مع التزاماتها بموجب مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

رابعا، ندعو الشركاء الإقليميين والدوليين إلى التعجيل بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة دعمها. ونرحب أيضا بالتعاون بين القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب والتطرف وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ختاما، نرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين وحكومة مالي في مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). ويجب أن تكون حماية السكان في مالي ومنطقة الساحل من الوباء والعنف أولوية قصوى بالنسبة لنا الآن أكثر من أي وقت مضى.

(توقيع) **دانغ** دينه كوي
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لفييت نام